قبيل الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حوارًا رفيع المستوى حول المرأة والسلام والأمن في فلسطين

في 9 تموز/ يوليو 2020، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يومًا مفتوحًا حول المرأة والسلام والأمن في فلسطين، ووفّر الحدث الذي عُقد للمرة الخامسة خلال العشر سنوات الأخيرة منبرًا لقيادات المجتمع المدني النسوية الفلسطينية لمناقشة مع كبار الجهات المسؤولة الحكومية والأممية التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 في فلسطين عشرين عامًا منذ اعتماده. وعُقد الاجتماع بفضل دعم حكومة النرويج من خلال برنامج "دعم أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين".

ضم الحدث الذي أقيم افتراضيًا عبر الإنترنت أكثر من 150 مشاركةً ومشاركًا، بمن فيهم وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية، د. آمال حمد، وعضوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومُؤسِسة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، د. حنان عشراوي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، والمدير الإقليمي بالنيابة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، الدكتور معز دريد، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، السيد مايكل لينك، ومديرة عمليات الأونروا في الضفة الغربية، السيدة جوين لويس، بالإضافة إلى ناشطات فلسطينيات في مجال بناء السلام، وعضوات بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

جاء اليوم المفتوح ليُعطي فرصة مناسبة للتأمل في التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في سبيل تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن؛ فبالإضافة إلى أوجه عدم المساواة الموجودة والمترسخة بالفعل في المجتمع الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي المستمر، تواجه المرأة الفلسطينية الآن تهديدات تفشي جائحة كوفيد-19 وكذلك تهديدات الضم اللذان يمكن أن يوجَها ضربة قاتلة لاحتمالات السلام الضئيلة بالفعل.

ومن بين أمور أخرى، اتفق المشاركون والمشاركات على أن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 كان له بالفعل وطأة كبيرة على الشعب الفلسطيني، وخاصةً النساء منهم. وفي هذا الوضع الصعب، يمكن أن يكون لأي تحرك إسرائيلي أحادي الجانب عواقب وخيمة على الفلسطينيات والفلسطينيين وعلى السلطة الفلسطينية. وخَلُصَ المشاركون إلى أنه خلال الأزمات الحالية، تصبح ضرورة مشاركة المرأة في جميع العمليات السياسية وعمليات صنع القرار أكثر إلحاحًا.

وشدد القائم بأعمال ممثل مكتب التمثيل الترويجي لدى السلطة الفلسطينية، السيد إيرلينج هويم، في كلمته الافتتاحية على التزام بلاده بتعزيز ودعم أولويات أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين والعمل من أجل الإدماج الهادف للمرأة في كل مرحلة من مراحل السلام وبناء الدولة.

من جانبها، شرحت الدكتورة حنان عشراوي الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لخطط الضم الإسرائيلية، وتأثيرها السلبي على النساء الفلسطينيات، والتي من شأنها أن تعرضهن لمزيد من العنف والتهميش. علاوة على ذلك، حثت الدكتورة عشراوي المجتمع الفلسطيني على رفض فكرة معارضة حقوق المرأة للأديان والتقاليد. كما سلطت معالي وزيرة شؤون المرأة د. آمال حمد الضوء على جهود الحكومة لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، بما في ذلك التزامها بإصدار الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية وتقديم تقرير طوعي عن تنفيذ الجيل الأول من خطة العمل الوطنية.

وسلط المنسق الخاص للأمم المتحدة، السيد نيكولاي ملادينوف، الضوء على أثر النوع الاجتماعي للجائحة في فلسطين وشدد على أن أجندة المرأة والسلام والأمن لا تزال أولوية بالنسبة للأمم المتحدة، وأكد أيضًا على أن "الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية يمثل انتهاكًا واضحاً للقانون الدولي ومن شأنه أن يوجه ضربة مدمرة للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وحل الدولتين". وقال إن "استئناف المفاوضات يعد السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي للصراع المستمر منذ عقود".

وشددت الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، السيدة ماريس جيموند، على أنه بحلول" الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 في ظل وضع سياسي متقلب وبوتيرة متزايدة مصحوبًا بخطر الضم الإسرائيلي وصدمات جائحة كوفيد-19، فإن المشاركة الجدية للنساء الفلسطينيات في صنع القرار والعمليات السياسية أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى".

استنادًا إلى مناقشات اليوم المفتوح، ومن المزمع أن تصوغ هيئة الأمم المتحدة للمرأة موجزًا للسياسات يلخص التوصيات الرئيسية التي سيتم مشاركتها مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المختلفة في مجال المرأة والسلام والأمن وذلك ليكون مرجعية لأي مبادرات مستقبلية تخص المناصرة ووضع البرامج.